

الله وسلامه عليه أمياً لا يقرأ ولا يكتب، ومن ثم كان اعتماده على الذاكرة. وذاكرة الإنسان لا تستطيع أن تستوعب القرآن جملة واحدة: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً، كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً﴾ (١).

والله سبحانه وتعالى أراد لكتابه الكريم أن يكون دستوراً دائماً للبشرية، يعالج أمورها ويصلح شئونها ويحل مشاكلها التي تواجهها على درب الحياة، ولم يشأ أن يكون مجموعة أحكام وتعاليم تلقى مجردة لتسجل في الصحف أو تحفظ في الصدور، ومن ثم كانت تنزل الآية أو الآيات في الموقف الواحد تجيب للناس على استفساراتهم، وتضع الحلول العملية لما يعرض لهم في حياتهم من مسائل ومشاكل:

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ (٢).

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ﴾ (٣).

﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً﴾ (٤).

﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ﴾ (٥).

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ (٦).

(١) سورة الفرقان، آية ٣٢.

(٢) سورة البقرة، آية ١٨٩.

(٣) سورة الأعراف، آية ١٨٧.

(٤) سورة الإسراء، آية ٨٥.

(٥) سورة المائدة، آية ٤.

(٦) سورة البقرة، آية ٢١٧.

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا، وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ (١).

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (٢).

إلى آخر هذه الآيات التي تجيب على تساؤلات الناس أيام النبي ﷺ.

ومادام قد أريد للقرآن الكريم أن يكون دستور البشر، وأن يكون خاتم رسالات الله إلى الإنسانية، فلقد كان من الطبيعي أن يتناول المبادئ العامة يرسبها ويقرها في الأذهان، وأن يترك التفاصيل لنبه ﷺ. وهكذا كانت السنة المطهرة بمثابة المذكرة التفسيرية لما أجمله القرآن من أحكام وتعاليم.

وفي حياة النبي ﷺ كان المسلمون يلتزمون في كتاب الله القوانين والضوابط التي تحكم حياتهم وتنظم أمورها، فإذا أرادوا تفصيلاً أو تفسيراً لجأوا إلى النبي ﷺ فأبان لهم ما عمي عليهم وأوضح لهم ما أشكل عليهم.

وإذن فقد كان القرآن الكريم وكانت السنة النبوية المطهرة زادا كافيا للمسلمين الأوائل فيما يتصل بأمور دينهم ودنياهم. ومع ذلك فحين بعث النبي ﷺ معاذ ابن جبل إلى اليمن سأله: كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بكتاب الله، قال: فإن لم تجد في كتاب الله؟ قال: فبسنة رسول الله ﷺ، قال: فإن لم تجد في سنة رسول الله ولا في كتاب الله؟ قال: أجتهد رأيي ولا آلو (أي لا أقصر)، فضرب رسول الله ﷺ صدره (استحساناً لحديثه)، وقال: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله (٣).

ومعنى هذا أن النبي ﷺ قد أذن للصحابة أن يجتهدوا فيما لم يرد فيه نص من القرآن والسنة، شريطة أن يكون هذا الاجتهاد على هدي من الكتاب والسنة وألا يتعارض معهما.

(١) سورة البقرة، آية ٢١٩.

(٢) سورة الأنفال، آية ١.

(٣) سنن أبي داود، ج ٣، ص ٤١٢.

ويتنقل الرسول صلوات الله وسلامه عليه إلى الرفيق الأعلى. ويمضي جيل الصحابة ومن بعده جيل التابعين. وتتسع أرجاء الدولة الإسلامية، ويفتح المسلمون بلادًا لا عهد لهم بها من قبل، ويواجهون أنماطًا جديدة من الحياة ومشاكل لم يكن للمسلمين السابقين بها عهد. وهنا تظهر الحاجة إلى الاجتهاد والقياس، وتتمخض هذه الحاجة عن ظهور المذاهب الفقهية الإسلامية في القرن الثاني الهجري، وهي مذاهب لا يختلف بعضها عن بعض في الأصول أو في المصدر الذي تستقي منه، وإنما تنحصر اختلافاتها في الفروع وفي تقويم الأسس التي يؤخذ بها، كاختلافهم في كون المصدر دليلاً أو ليس بدليل، وفي ثبوت الدليل وعدم ثبوته، وفي ثبوت النسخ وعدمه، وفي علة القياس، وفيما يكون به الترجيح عند تعارض الأدلة، وفي إهدار الأدلة عند التعارض، وكاختلافهم في أنواع الدلالات وسائر طرق الاستفادة، وتفاوتهم في الإحاطة والفهم، وفي ملكة الاستنباط وسلامة الذوق الفقهي وكماله.

ولقد استمر باب الاجتهاد مفتوحاً على مدى قرنين كاملين امتدا من منتصف القرن الثاني إلى منتصف القرن الرابع الهجري، ثم مال الناس إلى حظره حين أقدم عليه من ليس أهلاً له، وحين كثر المدعون الذين تصدوا للإفتاء فخلطوا بين الأمور وأوقعوا الناس في حيرة وريبة. ولكن إغلاق باب الاجتهاد في تلك الفترة المبكرة لم يمنع من ظهور بعض المجتهدين بعد ذلك كالسبكي والعز بن عبد السلام وابن تيمية وابن حزم.

تراثنا الفقهي :

وإذا كان عصر المذاهب الفقهية الذي امتد من منتصف القرن الثاني إلى منتصف القرن الرابع قد شهد أمهات المؤلفات في مختلف المذاهب، فإن الشروح والحواشي والتعليقات التي عملت على تلك الأصول لم تنقطع فيما تلاه من عصور، ولم تتوقف كتابات المجتهدين المتأخرين سواء حملت آراءهم في مسائل

قديمة أو آراءهم فيما استحدثت من أمور. وكانت نتيجة ذلك حصيلة ضخمة من التراث الفقهي في كل مذهب من المذاهب.

ولقد دأب كل فريق على الترجمة لرجال المذهب وأعلامه، فظهرت كتب ضخام في تراجم الشافعية والمالكية والأحناف والحنابلة والشيعة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: الطبقات السننية في تراجم الحنفية لتقي الدين الغزي (المتوفى سنة ١٠١٠هـ) و طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي (المتوفى سنة ٧٧١هـ) والديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب (المالكي) لابن فرحون العمرى (المتوفى سنة ٧٩٩هـ) وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (المتوفى سنة ٥٢٦هـ) وذيله لابن رجب (المتوفى سنة ٧٩٥هـ) و طبقات أعلام الشيعة لأغا بزرك الطهراني (المتوفى سنة ١٣٩٠هـ).

وإلى جانب المؤلفات الفقهية وكتب التراجم لأتباع كل مذهب، ظهرت المؤلفات في علم أصول الفقه، وهو العلم الذي يبحث في القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الفرعية من أدلتها الإجمالية اليقينية.

ولقد كانت المباحث الأصولية أول أمرها متناثرة في كتب الفقه مختلطة به. ثم لم تلبث أن استقلت بنفسها منذ أملى الإمام محمد بن إدريس الشافعي (المتوفى سنة ٢٠٤هـ) الرسالة التي أرسى بها دعائم الأصول، فتحدث فيها عن النسخ والمنسوخ، وعن الإجماع والاجتهاد والقياس والاستحسان، وغير ذلك من الموضوعات التي يتناولها الأصوليون بالبحث والدراسة. ومن بعده تتابعت التصانيف في هذا العلم.

وفي كتابه الفهرست يخصص ابن النديم المقالة السادسة من مقالاته العشر للفقه والفقهاء، فيذكر فقهاء كل مذهب ومؤلفاتهم حتى سنة ٣٧٧هـ وهي السنة التي انتهى فيها من تأليف الكتاب، ويخصص طاشكبرى زاده الدوحة السادسة من كتابه مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم للعلوم الشرعية، وفي هذه الدوحة تختص الشعبة السادسة بعلم أصول الفقه، وفيها يترجم المؤلف

للأصوليين ويذكر مؤلفاتهم حتى تاريخ تأليف الكتاب وهو سنة ٩٤٨هـ. وهو لا يزعم لنفسه الاستيفاء والحصر، وإنما يختم حديثه بقوله: «واعلم أن الكتب في علم الأصول كثيرة، لكن من ظفر بما ذكرناه فاز بالمرام، ولانطول بذكرها الكلام»^(١). أما الشعبة السابعة فقد خصصها طاشكبرى زاده للفقهاء، وفيها يذكر الفقهاء على اختلاف مذاهبهم ويحصى مؤلفاتهم ثم يعتذر عن أغفله منهم، فيقول: «ولعمري لقد طال هذا الباب من هذا الكتاب، فخرجنا من باب إلى باب، وولجنا في أبواب، ولقد جرنى إليه شغفي بتتبع أحوال العلماء من ناصري الملة الحنيفية البيضاء. ومع هذا فقد فاتني ذكر كثير من الأسلاف...»^(٢).

وليس فهرست ابن النديم ومفتاح السعادة هما المرجعان الوحيدان اللذان يحصيان تراثنا الفقهي، فهناك كتب أخرى كثيرة بعضها أضخم وأشمل مثل كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة (المتوفى سنة ١٠٦٧هـ) وإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون وهدية العارفين، وأسماء المؤلفين وآثار المصنفين، وكلاهما لإسماعيل البغدادي (المتوفى سنة ١٩٢٠م). والترتيب في الكتابين الأولين هجائي بعناوين الكتب، وفي الكتاب الأخير هجائي بأسماء مؤلفيها بصرف النظر عن موضوعاتها. وهناك كتب أخرى أصغر حجماً وأضيق مجالاً مثل فهرست كتب الشيعة لأبي جعفر الطوسي (المتوفى سنة ٤٦٠هـ) وهو مرتب هجائياً بأسماء المؤلفين. وفي هذه الكتب وأمثالها تناثرت المؤلفات الفقهية مرة حسب عناوينها، ومرة تحت أسماء مؤلفيها، ومن أجل هذا يبقى لكتاب ابن النديم وكتاب طاشكبرى زاده أهميتهما من حيث ترتيبهما الموضوعي الذي يتيح جمع المؤلفات الفقهية في موضع واحد على ما بين الرجلين من خلاف في المذهب، فأولهما شيعي والآخر سني حنفي.

ولكن هذه الكتب التي ذكرناها - على ما بينها من تباين في طرق التنظيم -

(١) مفتاح السعادة، ج ٢، ص ١٩٣ (طبعة دار الكتب الحديثة، ١٩٦٨م، بتحقيق كامل بكري وعبدالوهاب أبو النور).

(٢) مفتاح السعادة، ج ٢، ص ٣٦٨.

تحصي المؤلفات لا المخطوطات. والفرق بين اللفظين كبير، ذلك أن أعداداً هائلة من كتب تراثنا قد فقدت، بعضها ذهب ضحية الفتن الداخلية التي عصفت بالعالم الإسلامي على مدى تاريخه الطويل سياسية كانت أو دينية، وأكثرها التهمته الغزوات الخارجية التي دهمت هذا العالم الإسلامي من الشرق والغرب كالذي حدث أيام المغول والصليبيين، ومن أجل هذا اتسعت المسافة بين ما ألف في موضوع من الموضوعات وما هو موجود بالفعل. ولم يعد للأعمال البليوجرافية السابق ذكرها غير قيمتها التاريخية وخاصة بالنسبة لتاريخ العلوم عند المسلمين. ومن ثم ظهرت الحاجة ملحة إلى أعمال بليوجرافية من نوع جديد يكون أكثر نفعاً للباحثين. أعمال لا تحصي المؤلفات وإنما تحصي ما تبقى من مخطوطات تراثنا وتعرف بها وبأماكن وجودها.

والمشكلة الخطيرة التي تواجهها هذه الأعمال الجديدة هي أن أعداداً هائلة من المخطوطات مازالت مجهولة، بعضها لدى الأفراد، وبعضها في الزوايا والمساجد والأوقاف، وبعضها لدى مكاتب لم تستطع بعد أن تحصر مقتنياتها أو تفهرسها أو تعرف بها. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك مكاتب تركيا التي نقلت إليها كنوز التراث الإسلامي من مختلف الدول الإسلامية التي كانت تابعة للخلافة العثمانية، ثم عدل الأتراك عن لغة القرآن حديثاً وكتابةً، وبعدت الشقة بينهم وبين ما تضمه مكباتهم في جوفها من تراث إسلامي مخطوط باللغة العربية. وكانت النتيجة أن تحولت تلك المخطوطات عندهم إلى ما يشبه قطع الآثار في المتاحف. والذي يعيننا الآن هو ما يتصل بالفقهاء، وما أكثر مخطوطات فقه السنة في المكاتب التركية.

وتعتبر اليمن مركز الثقل بالنسبة للفقهاء الزيدي إلى جانب تراثها في الفقه الشافعي، ولكن مكاتب اليمن - سواء كانت مكاتب الدولة أو مكاتب أفراد - في أحسن حالاتها تحتفظ بمخطوطاتها في أحشائها دون أن يعرف أحد عنها شيئاً، ودون أن يبذل أي جهد للتعريف بها والإعلام عنها.

وفي العراق وإيران ينتشر مذهب الشيعة الإثنا عشرية، وفي كل من الدولتين قدر عظيم من التراث الفقهي لهذا المذهب الذي تعتبر النجف مركز الدائرة بالنسبة له، ومع ذلك فحتى الآن لا توجد فهرس تسجل هذا التراث وتحصيه. ومن هنا كانت صعوبة الأعمال الببليوجرافية التي تطمح إلى تغطية شاملة لما بقي من التراث الإسلامي المخطوط.

الأعمال الببليوجرافية المعاصرة:

وأول من تصدى لهذه المهمة رجل ألماني هو كارل بروكلمان (المتوفى سنة ١٩٥٦م) الذي أنفق من عمره أكثر من خمسين عاماً في جمع مادة كتابه «تاريخ الأدب العربي» Geschichte der Arabischen Litteratur. وكلمة الأدب هنا لا تستعمل بمدلولها الاصطلاحي الذي يقتصر على الجيد من الشعر والنثر، وإنما يتسع معناها ليستوعب كل ما أنتجه الفكر الإنساني في مختلف فروع المعرفة وميادين الحياة. فقد أراد بروكلمان أن يؤرخ للحياة العقلية العربية من خلال حصر المخطوطات العربية في العالم، واعتمد في جمع مادة كتابه على ما نشر من فهرس لتلك المخطوطات في شتى أرجاء المعمورة، فقدم لنا حصراً بكل المخطوطات العربية التي أحصتها الفهارس المطبوعة بحيث تتجمع النسخ المتعددة للكتاب الواحد في موضع واحد مهما تباعدت أماكن وجودها.

وقد استبعد بروكلمان الكتب المجهولة المؤلف ومؤلفات المسيحيين واليهود التعبدية التي لا تستخدم إلا في الكنائس والبيع، ورتب مادة كتابه ترتيباً زمنياً بالعصور والدول، وتحت كل عصر يذكر الموضوعات، وتحت كل منها يأتي بالمؤلفين مرتبين زمنياً، فيذكر نبذة عن حياة كل منهم يتبعها بذكر المصادر التي ترجمت له، ثم يحصي أعماله الباقية والمكتبات التي توجد بها وأرقامها في تلك المكتبات أو في فهرسها، وقد يذكر طبعاتها الأساسية وما عمل حولها من تعليقات أو تراجم أو نقد أو اختصار.

وبعد أن نشر بروكلمان كتابه في مجلدين كبيرين صدرا في عامي ١٨٩٨م، ١٩٠٢م تجمعت لديه مادة غزيرة نشرها في ملحقين مرتبين على غرار الأصل، صدر أولهما سنة ١٩٣٧م، وثانيهما سنة ١٩٣٨م، ثم نشر ملحقاً ثالثاً سنة

١٩٤٢م تناول فيه الأدب العربي الحديث وضمه كشافات الكتاب وملاحقه. وقد أعيد طبع الجزءين الأصليين سنة ١٩٤٣، ١٩٤٩م. وشرعت الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية في ترجمة الكتاب إلى اللغة العربية فعهدت به إلى الدكتور عبد الحليم النجار، وصدرت من الترجمة العربية ثلاثة أجزاء فيما بين سنة ١٩٥٩م وسنة ١٩٦٢م، ثم توفي المترجم فتوقف العمل في المشروع حتى استأنفه الدكتور السيد يعقوب بكر والدكتور رمضان عبد التواب، فأصدرا منه المجلدين الرابع والخامس في سنة ١٩٧٥م، والمجلد السادس في سنة ١٩٧٧م.

ولعل أخطر ما يعاب على كتاب بروكلمان هذا أنه اعتمد على الفهارس المنشورة للمكتبات فأهمل كل ما لم يسجل في تلك الفهارس، وهو يمثل نسبة كبيرة جداً من تراثنا، فضلاً عن أنه وقع في كل ما وقعت فيه تلك الفهارس من أخطاء أو نقص في الأسماء أو التواريخ أو البيانات.

ومن بعد بروكلمان جاء فؤاد سيزجين (وهو تركي ألماني مسلم) وأراد أن يصدر ملحقاً يكمل به النقص الموجود في كتاب بروكلمان فيما يختص بالمخطوطات العربية الموجودة في استانبول، ولكنه لم يلبث أن عدل عن خطته إلى عمل أشمل، «عمل جديد مستقل عن كتاب بروكلمان»، كما يقول في مقدمته، عمل يتلافى به أوجه القصور التي تكشف في عمل بروكلمان، وأهمها أن الاعتماد على الفهارس المطبوعة لم يعد كافياً لأن ما لم تذكره الفهارس أكثر بكثير مما ذكرته، ولهذا حرص سيزجين على زيارة المكتبات ومعاينة المخطوطات بنفسه على الطبيعة قبل أن يسجلها في كتابه، وقد أتاحت له هذه المعاينة أن يضيف معلومتين جديدتين عن كل مخطوط لم يكن يذكرهما بروكلمان وهما: تاريخ نسخ المخطوط، وحجمه أو عدد أوراقه وأجزائه.

ولكن التزام سيزجين برؤية المخطوطات اضطره إلى أن يحدد المجال الزمني لكتابه، فليس في إمكان فرد واحد أن يتصدى لمثل هذا العمل بنفس القدر الذي أخذ به بروكلمان نفسه من الاتساع والشمول، ولذا حدد بداية الفترة التي يغطيها كتابه بنشأة العلوم في العصر الأموي، ونهايتها بسنة ٤٣٠هـ / ١٠٣٨م التي تمثل نهاية العصر الذهبي للثقافة العربية.

وثمة نقطة ضعف أخرى تكشف في كتاب بروكلمان وعمل سيزجين على تلافيتها، وهي الترتيب الزمني الذي يوزع الموضوع الواحد على مختلف العصور. ولم يخفَ على سيزجين أن الوحدة الموضوعية أهم، وأن الترتيب الموضوعي هو الأنسب والأفنع للباحثين، فرتب كتابه الذي أطلق عليه «تاريخ التراث العربي» *Geschichtes des Arabischen Schrifttums* على حسب الموضوعات، فاخصص الجزء الأول منه بعلوم القرآن والحديث والتاريخ والفقه والتوحيد والتصوف، والثاني بعلوم اللغة والأدب شعراً ونثراً، والثالث بالترجمة والفلسفة والعلوم الطبيعية، والرابع بالكيمياء والنبات والزراعة.. إلخ. وحرص المؤلف على أن يقدم لكل موضوع بمقدمة تعرّف به وتحدد أبعاده، ثم يذكر المؤلفين الذين ألفوا فيه، والمصادر التي ترجمت لهم، ومؤلفاتهم المخطوطة وأماكن وجود كل منها.

ولقد صدر الجزء الأول من هذا الكتاب سنة ١٩٦٧م وما زالت الأجزاء التالية تصدر تباعاً. وإدراكاً لقيمة هذا العمل وشموله تصدى الدكتور فهمي أبو الفضل لترجمته إلى العربية، وصدر الجزء الأول من تلك الترجمة سنة ١٩٧١م^(١)، وهو مجلد ضخّم لا يغطي إلا ثلث المجلد الأول من الأصل الألماني، ويضم:

١- مكتبات المخطوطات العربية.

٢- المراجع العامة.

٣- علوم القرآن.

٤- علم الحديث.

ثم توفي المترجم تاركاً المسؤولية تبحث عن من ينهض بها^(٢).

(١) أصدرته الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٢) تابع ترجمة الكتاب الدكتور محمود فهمي حجازي وأصدرته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، فصدر منه في سنة ١٤٠٢هـ (١٩٨٢م) جزء عن مجموعات المخطوطات العربية في مكتبات العالم، وفي سنة ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م) صدر المجلدان الأول والثاني. أما المجلد الأول فيقع في أربعة أجزاء أولها لعلوم القرآن والحديث، والثاني للتدوين التاريخي، والثالث للفقه، والرابع للعقائد والتصوف. وأما المجلد الثاني الخاص بالشعر فيقع في خمسة أجزاء، الثلاثة الأولى منها ترجمة الدكتور محمود فهمي حجازي، والجزءان الرابع والخامس ترجمة الدكتور عرفة مصطفى.

وهكذا لم تكتمل ترجمة كتاب سيزجين كما لم تكتمل ترجمة كتاب بروكلمان من قبل، وليس خافياً أن اللغة الألمانية التي ألف بها الكتابان ليست واسعة الانتشار في العالم الإسلامي، وهذا يجعل الاستفادة من الكتابين محدودة ويفرض على المسلمين أن يسارعوا إلى استكمال ما ترجم منهما حتى يعم النفع بهما.

قصور الأدوات الببليوجرافية:

وإذا كان كتاب سيزجين أشمل وأكثر استيعاباً من كتاب بروكلمان بالنسبة للفترة التي يغطيها، فإن الحاجة إلى كتاب بروكلمان تظل ضرورية لا غنى عنها بالنسبة لمخطوطات ما بعد سنة ٤٣٠هـ، أي أن ما يقرب من ألف عام من التراث المخطوط ما زال خارجاً عن نطاق كتاب سيزجين، وليس أمام الباحث عنه إلا كتاب بروكلمان رغم ما فيه من نقص وقصور.

وهكذا يظل هذان العمالان أعظم عمليين ببليوجرافيين يخدمان تراثنا العربي بعامة والإسلامي بخاصة. ومن واجب المسلمين أن يهتموا بمثل هذه الأعمال الببليوجرافية التي تعرّف بتراثهم، وتساعد الباحثين على الاهتداء إلى مكانه، وتضع بين أيديهم ما كتبه السلف في موضوعات تخصصهم.

وتلك قضية على جانب كبير من الأهمية لما لها من أثر على تقدم البحث العلمي عندنا، فالباحث في الدول الغربية يتعرف على مصادر بحثه وعلى ما كتب في موضوعه في أسرع وقت وبأقل جهد. أما عندنا فهو مضيق ينفق معظم وقته بحثاً عن مادة البحث دون أن يجد هادياً يهديه، أو أدوات ببليوجرافية كافية لإرشاده وتقديم العون له.

وفي مجال الفقه الإسلامي - مثلاً - مازلنا نفتقر إلى عمل ببليوجرافي يحصي المؤلفات الفقهية في كل مذهب من المذاهب منذ ظهوره على مسرح الحياة حتى الآن، بل إننا نفتقر إلى إعادة نشر أمهات الكتب الفقهية نشرًا حديثًا يتيح للباحثين الوصول إلى ما يريدون منها بسهولة ويسر، ففني كل باب من أبواب

الفقه تتشعب المسائل وتتداخل وتتعدد المباحث وتتعدد بحيث يجد الباحث مشقة وعسراً في الوصول إلى ما يريد، وخاصة إذا كان يبحث عن مسألة فرعية دقيقة يمكن أن تنوّه وسط أكوام المباحث الفقهية في بابها. ولهذا تحتاج كتب الفقه أكثر من غيرها إلى تحليل محتوياتها تحليلاً دقيقاً، ونشرها من جديد مزودة بمختلف أنواع الكشافات التي تتضافر معاً في تيسير مهمة البحث فيها والوصول إلى المطلوب منها من أقصر طريق.

ونفتقر كذلك إلى دليل للدوريات الإسلامية التي تصدر في مختلف الدول وبمختلف اللغات، وإلى كشاف تحليلي بالمواد التي تنشر في الدوريات التي تصدر بلغات شرقية بحيث تتجمع الكتابات في الموضوع الواحد في موضع واحد على غرار ما فعله بيرسون J.D.Pearson في الكشاف الإسلامي Index Islamicus الذي حلل فيه محتويات أكثر من خمسمائة دورية أوروبية تهتم بالدراسات الإسلامية منذ سنة ١٩٠٦م حتى الآن. ونحتاج بعد ذلك إلى دليل عام للفقهاء المسلمين على غرار Who's Who الذي تصدر منه مجلدات يختص كل منها بأعلام فرع معين من فروع المعرفة كالفن والموسيقى والصحافة والهندسة والذرة. صحيح أن لدينا كتباً كثيرة في اللغة العربية تترجم لأتباع كل مذهب على حدة، ولكن هذه الكتب للمختصين فقط. والذي نحتاجه هو دليل عام يعرف بأشهر الفقهاء في المذاهب جميعها، مرتبين هجائياً بحيث يسهل على المسلم أن يصل إلى بغيته في التعرف على ترجمة أي علم من أعلام الفقه، وحبذا لو نشر هذا الدليل باللغتين العربية والإنجليزية ليفيد منه الباحثون عن تراجم الفقهاء المسلمين من أرباب اللغات الأجنبية، ويكون هذا المعجم خطوة على الطريق لإصدار معجم شامل لأعلام الإسلام Who's Who in Islam.

لقد بذل المستشرقون في مجال الأعمال البليوجرافية التي تخدم الدراسات الإسلامية جهوداً طيبة تستحق الثناء رغم ما في بعضها من قصور، وهي أعمال كثيرة أحصى الدكتور أحمد عبد الحليم ما صدر منها حتى سنة

١٩٦١م في بحثه الذي قدمه لمعهد المكتبات بجامعة لندن بعنوان:
«قائمة ببلوجرافية بالبليوجرافيات التي عملت عن الإسلام»
Bibliographies of Islam.

ولقد آن الأوان لأن ينهض علماء المسلمين بمسؤولياتهم وأن يهتموا بالأعمال البليوجرافية باعتبارها أدوات لا غنى عنها للبحث في أي مجال من مجالات الدراسة.

وعلى مائدة مؤتمر الفقه الإسلامي الذي انعقد في عاصمة المملكة العربية السعودية وفي رحاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تبرز عدة تساؤلات تطرح نفسها على هذا الجمع الموقر من علماء المسلمين:

أما آن الأوان لأن يتعاون علماء المسلمين في إصدار موسوعة إسلامية بدلاً من القناعة بترجمة موسوعة ألفها المستشرقون أساساً للدارسين الغربيين؟ ألا يجدر بمراكز البحث والدراسات الإسلامية أن تهتم بإصدار دليل عام لفقهاء المسلمين؟ ألا ينبغي أن نسارع إلى استكمال ترجمة كتابي بروكلمان وسيزجين؟ أليس من المؤسف أننا مجتمعين لم نفعل ما فعله أفراد مثل: كارل بروكلمان وفؤاد سيزجين وجيمس بيرسون؟!

إنني أنتهز فرصة التقاء هذه الصفوة من فقهاء المسلمين فأهيب بها أن تسعى بكل طاقاتها إلى استكمال النقص الخطير في أدوات البحث الإسلامي، وإنه لعجيب حقاً أن يكون النقص الذي يعانيه الباحث الإسلامي عندنا في الشرق أكبر بكثير من ذلك الذي يعانيه زميله في الغرب، مع أن المصادر الأصلية عندنا والتراث الذي خلفه لنا أسلافنا في هذه الموضوعات أغنى ألف مرة ومرة مما عند غيرنا من فئات.

الجمهورية العربية السورية في دمشق من ٢-١١ تشرين الأول
(أكتوبر) ١٩٧١م.

٢- حلقة حماية المخطوطات العربية وتيسير الانتفاع بها، التي عقدت ببغداد من
٨-١٧/١١/١٩٧٥م، ونشرت أعمالها بمجلة المورد، المجلد
الخامس، العدد الأول، ١٩٧٦م.

٣- ندوة قضايا المخطوطات (١):

التجارب العربية في فهرسة المخطوطات. تنسيق وتحرير: فيصل
الحفيان. القاهرة: معهد المخطوطات العربية، ١٩٩٨م.

٤- ندوة قضايا المخطوطات (٢):

فن فهرسة المخطوطات: مدخل وقضايا. تنسيق وتحرير: فيصل
الحفيان. القاهرة: معهد المخطوطات العربية، ١٩٩٩م.

* * *

المصادر التي نشرت فيها البحوث والمقالات

أ- الدوريات

- ١- التوباد: مجلة فصلية تعنى بالأدب والفكر والثقافة، وتصدر عن الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون بالرياض.
- ٢- المدارة: مجلة ربع سنوية تصدرها دار الملك عبد العزيز بالرياض.
- ٣- عالم الكتب: مجلة متخصصة تصدر عن دار ثقيف للنشر والتأليف بالرياض. بدأت فصلية، وأصبحت تصدر كل شهرين.
- ٤- الفيصل: مجلة ثقافية شهرية تصدر عن دار الفيصل الثقافية بالرياض.
- ٥- مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. وهي مجلة سنوية حملت اسم مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية في فترة من تاريخها.
- ٦- المورد: مجلة تراثية فصلية تصدر في بغداد عن وزارة الإعلام بالجمهورية العراقية.

ب- أعمال الحلقات والندوات

- ١- الحلقة الدراسية للخدمات المكتبية والوراقة (الببليوغرافيا) والتوثيق والمخطوطات العربية والوثائق القومية، أقامتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في جامعة الدول العربية، بالتعاون مع حكومة